اتجاهات سياسة التشغيل في قطاع السياحة في العراق

أصبح تبني سياسة للتشغيل سمة من سمات جميع النظم الاقتصادية والسياسية القائمة وبغض النظر عن تأثير هذه السياسة وأهميتها والنهج الذي ترتكز عليهفان الضرورة تقتضي إدخال سياسة التشغيل في القطاع السياحي ضمن مكونات أي خطة من خطط التنمية السياحية لأنها تعمل على تجهيز تلك الخطة بالقوى العاملة وتعمل على تلافي النقص الكمي والنوعي الذي من الممكن ان يحصل فيها هذا من جانب ومن جانب آخر فان العلاقة بأدق معانيها عرفت بأنها الرابطة بين شيئين([[1]](#footnote-1)) ولا نجد صعوبة في تحديد العلاقة التي تربط مؤسسات التعليم السياحي بسوق العمل السياحي فهما

يرتبطان بصناعة السياحة وقطاعاتها من حيث ان مؤسسات التعليم ترتبط بالسياحة من خلال كونها تهدف إلى أعطاء الدارس فيها معارف ومعلومات ومهارات وقدرات مؤهلة للعمل في هذه الصناعة بينما سوق العمل في السياحة لكي ينسق جانب الطلب و جانب العرض لديه فانه لابد من وجود سياسة للتشغيل هدفها الأساس التوظيف لعنصر يبحث عن العمل على وفق متطلبات أصحاب العمل لذلك سنتناول في هذا المبحث في اتجاهات سياسة التشغيل في قطاع السياحة في العراق واثر المذهب الاقتصادي في تلك السياسات مع التطرق لملامح تجربة الخصخصة وأثرها في هيكل العمالة والاستخدام في العراق .

أولاً: اتجاهات سياسة التشغيل الكامل قبل الغاء المؤسسة العامة للسياحة عام **1987:**

كانت الحكومة في العراق تتبنى منهجا اشتراكيا يعد العمل حقاً طبيعياً للأفراد وواجباً مقدساً عليهم وتضمن الدولة حق العمل للمواطنين كافة من خلال التخطيط التقدمي([[2]](#footnote-2)) وعلى هذا الأساس قامت الحكومة آنذاك بعدة اجراءات تصب في هذا الاتجاه([[3]](#footnote-3)):

**الأول**: تنظيم عملية التشغيل من خلال مكاتب (أصبح اسمها فيما بعد) مكاتب العمل وقامت بفتح فروع ومراكز لها في المحافظات.

**الثاني**: التوزيع المركزي للخريجين من خلال استحداث وحدة توزيع الخريجين في وزارة التخطيط بشكل الزامي وعمل بهذا الأسلوب في السبعينيات.

ان هذا النهج من السياسات يسود في البلدان ذات النهج الاشتراكي التي لا تعترف بوجود البطالة وان طريقة تنظيم العمل وتوزيعه تكون على اساس التشغيل الكامل وتوفير فرص العمل لكل فرد وفاقا لمؤهلاته وتخصصه وبالارتباط بالحاجات الاجتماعية وتجري الاشارة في المراجع الاشتراكية إلى (الاشخاص غير الملتحقين بالعمل) بدلا من استخدام مصطلح البطالة([[4]](#footnote-4)).

لقد مر القطاع السياحي في العراق بهذا النوع من سياسة التشغيل في مدة السبعينيات من القرن الماضي حيث كان للقطاع الاشتراكي دور كبير في قيادة النشاط السياحي فقد تطورت اعداد الفنادق في هذا القطاع من 28 فندقا عام 1972 إلى 36 فندقا في عام 1980 كما ان عملية تنظيم السفر وجلب السائحين ونشاط شركات السفر والسياحة خضع لما يعرف برابطة شركات السياحة والسفر حيث تم انشاء المكتب الوطني للسياحة عام 1975 ليكون منافسا قويا لكل الشركات السفر والسياحة مما يؤكد احتكار النشاط السياحي بنسبة عالية من قبل الحكومة التي توجهت آنذاك للاستثمار في مشاريع سياحية كبرى. كما قامت باصدار تشريع الزمت فيه خريجو المدرسة الفندقية بالعمل في المرافق السياحية التابعة للمؤسسة العامة للسياحة[[5]](#footnote-5)\* الا ان اندلاع حرب الخليج الأولى وحداثة تجربة التعليم السياحي وقلة مخرجاتها آنذاك وسحب الايدي العاملة العراقية إلى جبهات الحرب اعطى الفرصة للعمالة العربية والأجنبية لإدارة المشاريع السياحية حيث بلغت معدلات العمالة العربية والأجنبية في عام 1984 نحو 3449 عاملا من المجموع الكلي للعمالة في المرافق السياحية والبالغ عددهم 5644([[6]](#footnote-6)) وهي نسبة تمثل أكثر من 61.1% من إجمالي العاملين وهذا السبب جعل الحكومة آنذاك وبسبب ضغط الحرب وكثرة تحويلات العملة الصعبة إلى اتخاذ قرار بحل المؤسسة العامة للسياحة واختزالها إلى مديرية تحت ذريعة تطبيق سياسة الترشيق الإداري حيث تم تسريح الآلاف من عمال السياحة ونقلهم إلى قطاعات أُخرى أو احالتهم على التقاعد.

وخلاصة القول ان العاملين في قطاع السياحة لم يستفيدوا من سياسة التشغيل هذه بسبب سوء إدارة القطاع السياحي وقصر النظر على مستوى الاستثمار المادي والبشري فضلا عن الحروب وحداثة التجربة السياحية مما اضعف كفاءة سياسة التشغيل في هذا القطاع .

1. () ظاهر، د. احمد جمال، البحث العلمي الحديث، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 1983، ص74. [↑](#footnote-ref-1)
2. () قانون العمل وتعديلاته رقم 151 لسنة 1970 المادة رقم (1) من القانون مطبعة وعي العمال، ص17. [↑](#footnote-ref-2)
3. () العاملي، نزار محمد عبد المجيد، تطور سوق العمل في العراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد 1995، ص207- 209. [↑](#footnote-ref-3)
4. () سليمان، د. حسن علي، اقتصاديات العمل وسياسات الاستخدام، مصدر سابق، ص243. [↑](#footnote-ref-4)
5. \* قانون المعاهد الفندقية رقم 123 لسنة 1978. [↑](#footnote-ref-5)
6. () شبر، الهام، واقع وامكانات تطور العمالة، رسالة ماجستير، مصدر سابق، ص3. [↑](#footnote-ref-6)